منهج الاقتصاد الإسلامي

فى علاج مشكلة الدعم

إعـــداد

دكتـــور/ حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري فى المعاملات المالية الشرعية

والمشرف على موقع دار المشورة للإقتصاد الإسلامى

المنارة للاستشارات

منهج الاقتصاد الإسلامي
فى علاج مشكلة الدعم

◆- تمهيد

تعتبر مسألة الدعم من المسائل التي يجب أن تدرس وتحلل من منظور شامل لأن لها جوانب فقهية واجتماعية واقتصادية وسياسية، وفيما يتعلق بجوانبه الاقتصادية نجد أن له جوانب تتعلق بالأسعار وأخرى تتعلق بالكلفة، ويجب أن يُدرسا سوياً في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية حتى يمكن بيان العلاج المناسب لها في ضوء الاقتصاد الإسلامي.

وتتضمن البنود التالية الخطوط الرئيسية للمنهج الإسلامي لضبط وترشيد كلفة الدعم على المستوى القومي، وكيفية توصيل الدعم إلى مستحقيه وذلك في ضوء الأحكام والمبادئ الشرعية.

وتأسيساً على ما سبق سوف نركز الدراسة في هذه الورقة على النقاط الآتية:ـ

(١) مفهوم كلفة السلع المدعمة في الإسلام.

(٢) أسس تخفيض وضبط السلع والخدمات المدعمة في الإسلام.

(٣) آثار تطبيق الأسس الإسلامية لتخفيض وضبط كلفة السلع والخدمات على نفقات الدعم وتوجيهه نحو الضروريات والحاجيات.

(٤) الضوابط الشرعية لتوجيه الدعم في الاقتصاد الإسلامي.

المنارة للاستشارات

◆- الخــلاصــة :

◆- السلع والخدمات التي يجب أن تدعم في ضوء الشريعة الإسلامية:

من أهم السلع والخدمات التي يجب أن يوجه إليها الدعم لفئة الفقراء الذين هم دون حد الكفاية ما يلي:

- السلع والخدمات ذات العلاقة بالحاجات الأصلية للإنسان.
- السلع والخدمات التي تقع في مجال الضروريات والحاجيات.
- من أمثلة ذلك: الغذاء والشراب والمأوى والعلاج والتعليم والزواج.

المنارة للاستشارات

◆- مفهوم كلفة السلع المدعمة في الاقتصاد الإسلامي :

يقصد بالكلفة في الفكر الاقتصادي الإسلامي بأنها التضحية التي يضحي بها من أجل الحصول على سلعة أو خدمة أو أي شئ معنوي، لغرض توفير الضروريات والتحسينات اللازمة لحياة الفرد في الدنيا واشباع حاجاته الروحية، والمسلم بطبيعته فطن كيس، يحاول دائماً أن يكون العائد من التضحية أعلى من قيمة التضحية ذاتها، فعلى سبيل المثال يسعى أن تكون قيمة الشئ المشترى أعلى من ثمنها وهو المبلغ المضحي به بمعنى أنه لا يقدم على الإنفاق إلاَّ إذا كان العائد سواء أكان مادياً أو روحانياً أعلى من قيمة النفقة التي يدفعها، ونجد ذلك واضحاً في القرآن الكريم وفي السنة النبوية الشريفة، فعلى سبيل المثال يقول الله تبارك وتعالى: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِّائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (البقرة :٢٦١)ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم : ﴿من أنفق نفقة في سبيل الله تضاعف له بسبعمائة ضعف﴾ فالله سبحانه وتعالى يوضح عائد الأنفاق بأنه سيكون أضعاف مضاعفة للنفقة حتى يحث الناس على عملية الأنفاق.

وتأسيساً على ذلك، تتمثل كلفة السلعة أو الخدمة المدعمة بأنها قيمة النفقات المضحى بها لإنتاجها أو جلبها والمحددة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ويتمثل الفرق بين الكلفة الحقيقية للسلعة أو الخدمة المدعمة وبين سعر بيعها نفقة الدعم الذي تقدمه الحكومة، وكلما كانت تكلفة السلعة أو الخدمة منضبطة ومرشدة كلما انخفضت نفقة الدعم.

المنارة للاستشارات

المعادلات : نفقة الدعم = كلفة السلعة أو الخدمة ـ سعر بيع السلعة أو الخدمة

١٢٥جنيه ـ ٢٥جنيه = ٢٥ جنيه .

سعر بيع السلعة أو الخدمة = كلفة السلعة أو الخدمة ـ نفقة الدعم

١٢٥جنيه ـ ٢٥جنيه = ١٠٠ جنيه

من التمثيل البياني والرياضي لنفقة الدعم نستنبط ما يلي :

(١) يلزم تخفيض كلفة السلعة أو الخدمة المدعمة.

(٢) يلزم ضبط سعر بيع السلعة أو الخدمة المدعمة.

المنارة للاستشارات

◆- مفهوم نفقة الدعم التي تقدمها الحكومة في الإسلام:

وتأسيساً على ما سبق تتمثل نفقة الدعم على المستوى القومي بأنها قيمة النفقات التي تضحي بها الحكومة في سبيل خفض سعر السلعة والخدمات المدعمة، بهدف تخفيض العبء من على الفئة الفقيرة وذلك لتحقيق التنمية الاجتماعية، ويتمثل العائد من نفقة الدعم في الاعانة غير المباشرة التي تعطيها الدولة للطبقة الفقيرة، أي بمقدار التخفيض الحقيقي للطبقة غير القادرة على دفع ثمن السلع والخدمات كاملاً.

من هذا المنطلق تعتبر نفقة الدعم خسارة إذا لم يكن مقابلها عائد أي إذا لم يصل الدعم إلى الطبقة الفقيرة أو أنها آلت إلى الطبقة الغنية فكأن ما ضحت به الدولة من نفقات يمثل خسارة يجب تجنبها، أو أن الجزء الزائد عن الانفاق الواجب أن يكون (نفقة الدعم النمطية) يعتبر أيضاً في المنظور الإسلامي خسارة.

المنارة للاستشارات

◆- آثار تضخيم تكاليف الدعم على ميزانية الدعم

تؤدي ارتفاع كلفة السلع والخدمات المدعمة عن ما يجب أن يكون، إلى زيادة نفقة الدعم التي تدفعها الحكومة وهذا يقود بدوره إلى عجز في الموازنة العامة للدولة ولا سيما إذا كانت الدولة تعاني أصلاً من عجز، وهذا يضطرها إلى إصدار نقود جديدة مما يؤدي إلى حدوث ضغوط تضخمية ينجم عن ذلك سلسلة من المضاعفات تتمثل في الآتي :

(ا) اثراء الفئات الغنية مثل التجار والوسطاء وأصحاب الأموال المستغلة في الأنشطة المختلفة .

(ب) قيمة الدعم الذي يوجه إلى الفئات الفقيرة.

وتقود هذه المضاعفات إلى زيادة الفجوة بين الطبقة الفقيرة والغنية من ناحية وإلى المطالبة بمزيد من الدعم، وهكذا تدور الدورة في مضاعفاتها وهذا حدا بفريق من رواد الاقتصاد الإسلامي بضرورة اتباع منهج الدعم الداخلي بدلاً من منهج الدعم السعري، ولاسيما أن الأخير لا يساعد على ضبط الكلفة والحد من الاستهلاك، بل في معظم الأحيان يشجع على الاستهلاك.

المنارة للاستشارات

◆- أسس ضبط وترشيد كلفة السلع والخدمات المدعمة في الإسلام

يحكم حساب الكلفة الأسس الإسلامية التالية :

(١) أساس الاستفادة وربط الإنفاق بالعائد ولا يجب أن تحمل السلعة أو الخدمة بنفقات لم تستفد منها وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى:﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى ﴾ [النجم آية: (٣٩)] وقوله جل شأنه: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة آية: (٢٨٦)]، وفي هذا الخصوص يقول أحد المفكرين المسلمين "لا كسب بلا جهد ولا جهد لا كسب". يؤدي هذا الأساس إلى ضبط الكلفة وتجنبها النفقات التي لا يقابلها عائد" .

(٢) أساس المسائلة عن النفقات ، ويقصد به تحديد المسئول في كل موقع نشاط عن النفقة التي تسبب فيها ومسائلته ومناقشته وتقرير الثواب والعقاب إن تطلب الأمر ، وأساس ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته ﴾ (رواه مسلم) إن استشعار هذا الأساس يجعل كل فرد يحاول جاهداً ضبط الكلفة خوفاً من المحاسبة الدنيوية والأخروية .

المنارة للاستشارات

(٣) أساس تجنب نفقات الإسراف والتبذير والضياع والانحرافات التي يمكن تجنبها، وأساس ذلك من القرآن الكريم قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَلاَ تُسْرِفُوا إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ [الأنعام آية: (١٤٢)] ﴿ وَلاَ تُبَذِّرْ تَبْذِيراً إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُوراً ﴾ [الإسراء آية: (٢٧)] وفي هذا الخصوص قد ورد في الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ رحم الله امرأ اكتسب طيباً وأنفق قصداً وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته ﴾ (رواه الهندي في كنز العمال)، من آثار هذا الأساس ضبط الكلفة إلى أدنى حد ممكن ولا سيما وأن المسلم يؤمن بأن الله سوف يجزيه خيراً إن اقتصد في الأنفاق ويعاقبه إن أسرف أو بذر.

(٤) أساس تجنب النفقات الترفيهية في السلع المدعمة لأنها تؤدي إلى الفساد والضياع، وتتمثل في الوحدات الاقتصادية بالمصاريف المظهرية الكمالية والتي لا تدخل في عين السلعة أو تؤثر في الخدمة وأساس هذا التحريم هو قول الله تبارك وتعالى ﴿ وَإِذَا أَرَدْنَا أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً ﴾ [الإسراء آية: (١٦)] وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم:﴿ ما عال من اقتصد ﴾ (رواه أحمد) .

(٢) أساس تجنب النفقات غير المشروعة مثل الفائدة الربوية والرشوة حيث أن مثل هذه النفقات لا يقابلها عائد ومحرمة شرعاً، وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾ [البقرة آية: (٢٧٥)]، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ لعن الله آكل الربا وموكله وشاهديه وكاتبيه ﴾(رواه الترمذي)، وقال صلى الله عليه وسلم: ﴿ لعن الله الراشي والمرتشي والرائش بينهما ﴾(رواه أحمد)، كما قال صلى الله عليه وسلم: ﴿ الرشوة في الحكم كفر ﴾(رواه الطبراني) يتبين من الآيات والأحاديث السابقة أن قيمة الرشوة المدفوعة للعاملين بالوحدات الاقتصادية والحكومية والتي تعطي لهم في صورة إكراميات أو هديا لا

المنارة للاستشارات

تعتبر من ضمن النفقات التي تدخل ضمن كلفة السلع والخدمات المدعمة بصفة عامة، لأنها تضخيم في الكلفة بدون مبرر، وتدخل في نطاق أكل أموال الناس بالباطل.

وتأسيساً على ما سبق لا يدخل ضمن كلفة السلع والخدمات الدعمة البنود التالية :

- **الإسراف والتبذير.** • **الفائدة الربوية .**
- **الإكراميات والرشاوى.** • **المغالاة في العمولات .**
- **المصاريف الترفيهية.**

المنارة للاستشارات

◆- أثر ضبط وترشيد كلفة السلع المدعمة على ميزانية الدعم

إن استشعار المسلم في أي موقع من مواقع المسئولية أنه سوف يحاسب يوم القيامة عن الثغرة الإسلامية الموجود فيها وعن النفقات التي تسبب فيها، يجعله حريصاً على أن لا تتضمن الكلفة للسلعة أو الخدمة سواء كانت مدعمة أو غير مدعمة مصاريف لم يستفيد منها النشاط كما أن إيمانه بأن الإسراف والتبذير والضياع والفائدة والرشوة والمغالاة في العمولات حرام وأنه سوف يعاقب يوم القيامة عن ذلك ... كل هذا يجعله منضبط في الإنفاق، وبذلك تطهر كلفة السلعة من بنود لا دخل لها بها .

إن تطبيق هذه الأسس على كافة المستويات سوف يقود بالطبع إلى تخفيض كلفة السلع والخدمات المدعمة، وفي حالة عدم تطبيقها يتحول الدعم خسارة حيث لا يستفيد منه المستحق بقدر استفادة طبقة الوسطاء والتجار ونحوهم ولقد سبق أن أشرنا إلى ذلك تفصيلاً .

المنارة للاستشارات

◆- الضوابط الشرعية لتوجيه الدعم في الاقتصاد الإسلامي.

يجب توجيه الدعم إلى السلع الضرورية مثل الطعام والدواء والمأوى والتعليم والزواج والتي تدخل في إطار مقاصد الشريعة الإسلامية، وهذا ما أشار إليه الأمام أبو حامد الغزالي المتوفى سنة ٥٠٥ هجرية في كتابه المستصفى في علوم الأصول حيث قسم الأولويات إلى ثلاثة مستويات هي:

(١) حفظ الأركان الخمسة للحياة وهي الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

(٢) صيانة الأركان الخمسة للحياة وتتمثل في الحفظ وتجنب الهلاك والتي تتمثل في الضروريات.

(٣) تحسين الحياة وتسهيلها ورفع الحرج والمشقة والتي تتمثل في الحاجيات .

وما زاد عن الثلاثة السابقة فهو إسراف وتبذير وترف محرم شرعاً، ولقد فسر الأمام الشاطبي في كتابه الموافقات في أصول الشريعة الأولويات السابقة إلى ثلاثة مستويات هي الضروريات والحاجيات والتحسينات.

المنارة للاستشارات

◆- الخــلاصــة :

نخلص من الأسس والضوابط الشرعية السابقة ذات العلاقة بالدعم ما يلي :

- تطبيق منهج الدعم الدخلي بدلاً من الدخل السعري .
- تخفيض وضبط كلفة السلع والخدمات المدعمة .
- منطلق توجيه نفقة الدعم إلى الضروريات والحاجيات ومنعها من الكماليات .

ونأمل أن يأن أولى أمر المسلمين بأن يستشعروا عظمة الإسلام في حلوله الواقعية لإنقاذ البشرية مما تعانيه والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

المنارة للاستشارات

فهرس

- تمهيد ..... - ٢ -
- الخـلاصــة :..... - ٣ -
- السلع والخدمات التي يجب أن تدعم في ضوء الشريعة الإسلامية:..... - ٣ -
- مفهوم كلفة السلع المدعمة في الاقتصاد الإسلامي : ..... - ٤ -
- مفهوم نفقة الدعم التي تقدمها الحكومة في الإسلام:..... - ٦ -
- آثار تضخيم تكاليف الدعم على ميزانية الدعم..... - ٧ -
- أسس ضبط وترشيد كلفة السلع والخدمات المدعمة في الإسلام ..... - ٨ -
- أثر ضبط وترشيد كلفة السلع المدعمة على ميزانية الدعم..... - ١١ -
- الضوابط الشرعية لتوجيه الدعم في الاقتصاد الإسلامي. ..... - ١٢ -
- الخـلاصــة :..... - ١٣ -

فهرس ..... - ١٤ -

المنارة للاستشارات